الحوار.. سفينة النجاة

بقلم : محمد حسين العيدروس

< تزايدت الكثير من التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية على مدى عامين لتضع اليمن أمام واحد من أصعب تحدياتها التاريخية المصيرية التي لاتحتمل المغامرة بأي خيارات غير دقيقة وحكيمة، إذ إن حساسية المرحلة قد تجعل الانهيار ثمناً باهظاً لخطأ صغير.

لذلك كان التوجه للرهان على مخرجات الحوار الوطني يمثل انتقالاً ذكياً من مربع المسئولية الفردية في صناعة القرارات المصيرية إلى مربع المسئولية الجماعية التي تتشاطر فيها مختلف القوى السياسية والمدنية ككل وتتحمل تبعات ما تتمخض عنه نقاشاتهم ومقرراتهم، وهو أقرب ما يكون الموقف الذي اتخذته الملكة بلقيس حين وضعها نبي الله سليمان «عليه السلام» أمام خيارات مصيرية تحدد مستقبل مملكتها وشعبها، فآثرت حسم القرار بمشورة جماعية.. ولعل ما نحن عليه اليوم هو استحضار للحكمة اليمانية.

إن إدراكنا لتلك الحقيقة قد لايكون كافياً لبلوغ المخارج الآمنة للأزمة إن لم نتعاط مع كل التفاصيل الأخرى التي تضمنتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي كان موضوع عقد المؤتمر الوطني للحوار أحد بنودها وليس كل فحواها.. فالمبادرة تمثل خارطة طريق لا يمكن أن تقود الى بر الأمان، إن تم حصرها عند محطة معينة.. وبالتالي فإن التقيد الصارم بكل بنود المبادرة الخليجية هو الكفيل بضمان مسار آمن لإنقاذ الوطن من خطر الانهيار والضياع إذا ما لجأ طرف أو أكثر للمناورة السياسية والعرقلة.

كما ان حساسية الظرف الراهن تقتضي من الجميع السعي لتهيئة مناخ الحوار من خلال ترشيد الخطاب الاعلامي والنأي عن استفزاز الآخر، او تخوينه وتجريمه، والإنطلاق من وعي اتساع الوطن لضم كل ابنائه باختلاف تنظيماتهم وتوجهاتهم الفكرية ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية والقبلية والمناطقية، وهذا هو ما يجب ان يضطلع به الجميع بدءاً من الدولة التي يجب ان تترجم مؤسساتها الاعلامية الأنموذج القدوة الذي يسير على هديه الجميع.

ولاشك أننا جميعاً ندرك ان الأمن والاستقرار وهما قاعدة أي نشاط بشري وحراك وطني فاعل، غير ان التحديات الأمنية التي يواجهها بلدنا تمثل ايضاً تحدياً على طريق انعقاد مؤتمر الحوار الوطني ان لم يضطلع الجميع بمسئولياتهم الوطنية بدعم جهود فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي على صعيد اعادة فرض الأمن وتعزيز الاستقرار في مختلف ربوع الوطن واستعادة الدولة لهيبتها، خاصة وانه الرئيس التوافقي المنتخب بارادة مختلف القوى الوطنية، والذي راهن الجميع على حكمته ومهاراته السياسية الوطنية المخلصة للعبور باليمن إلى شاطئ الأمان، فالأمن لايتحقق إلا بشراكة جماعية، ووعي ناضج بالمصالح الوطنية العليا.

كما نعتقد بأن ممارسة الديمقراطية في الظروف الطبيعية قد تسمح بهامش معين من المناورات السياسية والشد والجذب، وأحياناً المواقف الجدية، إلا انها في الظرف الاستثنائي الذي نمر به اليوم يتقلص ذلك الهامش حيث تتقدم المصالح الوطنية العليا على أي مصالح أخرى، وتتلاشى جميع الخيارات إلا خيار الدخول إلى الحوار بنوايا صادقة وقلوب نظيفة، وسرائر مخلصة للوطن، بعيداً عن نزعات الالتفاف والتآمر على بعضنا البعض، فالوضع الراهن وتحدياته الخطيرة قد يتفاقم على نحو مأساوي إن ظل كل طرف منكباً على التخطيط لنفسه أو حزبه، او تنظيمه، متجاهلاً ان قيمة الحوار تكمن في الانتقال من مربع التفكير بالمصالح المحدودة إلى مربع المصلحة الوطنية العليا التي فيها انقاذ للجميع من كل تحديات الواقع، حتى وان اضطر طرف او اكثر الى تقديم تنازلات معينة، فتلك تضحية تحفظ له دوره التاريخي الوطني.

أما الحقيقة المهمة التي ينبغي وضعها نصب الأعين فهي اننا كيمنيين يجب ان نجعل مخرجات الحوار الوطني ترجمة واقعية لإرادتنا اليمنية وليس محض املاءات خارجية، لأننا الأقدر على فهم واستيعاب مشاكلنا واحتياجاتنا، والاقدر ايضاً على وضع المعالجات التي تنسجم مع حياتنا على النحو الذي يمكن ان تتجسد فيه على أرض الواقع ولاتبقى مجرد تنظيرات..

ومن المؤكد ان ذلك لايعني بالضرورة تنصل مما يمكن ان تقدمه بعض الأطراف الدولية من رأي بقدر ما هو تفادٍ لاستنساخ التجارب واسقاطها على أنفسنا دون مراعاة خصوصياتنا اليمنية.

أعتقد ان الحوار في ظل الظروف الاستثنائية الحرجة التي تمر بها بلادنا يعتبر هو سفينة النجاة التي تعبر بنا إلى شاطئ الأمان، حيث ان واقعنا الاجتماعي والثقافي معقد للغاية، ومازالت الكثير من المواريث القديمة جداً عالقة فيه، كما ان الشلل الاقتصادي الناجم عن تداعيات الأزمة فاق الوضع سوءاً في نفس الوقت الذي أصبحت التحديات الأمنية مصدر تهديد للسيادة الوطنية وحياة ابناء شعبنا.. وما لم نكن مخلصين في ادارة حواراتنا بوعي ومسئولية تاريخية فإن المجهول هو المصير الذي ينتظرنا جميعاً دون استثناء.

زاوية حارة

فيصل الصوفي

الإساءة بالتلفيق

حزب الإصلاح واللواء الأحمر وحلفاؤهما تبنوا منذ فترة غير قصيرة حملة ممنهجة للإساءة المتعمدة لرئيس الجمهورية مستخدمين صحفهم الورقية والالكترونية ومنابر أخرى معروفة بتبعيتها لهذا التحالف، فضلا عن مراسلي صحف خارجية، وحملة الإساءة هذه أخذت في التصاعد بعد القرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية بشأن هيكلة المؤسسة الدفاعية. لقد قضت تلك القرارات بإلغاء الفرقة الأولى مدرع والحرس الجمهوري، وتقسيم البلاد إلى سبع مناطق عسكرية،فاعتبر حزب الإصلاح واللواء علي محسن الأحمر وحلفاؤهما أن إلغاء الفرقة الأولى مدرع وإعادة النظر في المناطق العسكرية، يهدد نفوذهم، وفي هذا الإطار يمكن تفسير سبب ممانعتهم في سبيل الحصول على قوة نفوذ بديلة قبل أن يخرج الأحمر من مقر قيادة الفرقة، كما تأتي حملة الإساءة والتشويه التي تستهدف الرئيس في هذا السياق أيضا، خاصة بعد أن رفض رئيس الجمهورية مشروعا تقدم به الأحمر لتعيين قيادات عسكرية موالية له في بعض المناطق العسكرية السبع وخاصة الشمالية والغربية والمركزية. ولم تكن صحفهم المحلية أداتهم الوحيدة لنشر الشائعات والإخبار الكاذبة، بل استخدموا مراسلي صحف ومواقع خارجية لزيادة فعالية حملة الإساءة لرئيس الجمهورية.

ولكنهم في هذه الحملة يقعون في أخطاء وتناقضات مضحكة، ما يدل على أن حملة الإساءة لرئيس الجمهورية مقصودة ومتعمدة لكنها تصدر عن رد فعل غير محكم بدليل تلك التلفيقات التي سبكت على عجل كما يبدو. يقولون مثلا أن الرئيس أصدر قرارات بتعيين عشرات بل مئات الأشخاص من الجنوب وخاصة من أبين وشبوة في مناصب قيادية عسكرية ومدنية لتعزيز «سلطته العائلية».. ولو كان ذلك صحيحا لما استدعى مجرد التعليق، إذ ماذا يعني تعيين ٣٥ من أبناء محافظتين مقابل ثلاثة أضعاف هذا العدد من المناصب في المحافظتين أو البلاد كلها؟ مع ذلك شكوا في ذكاء الناس الذين يعرفون أن معظم من ذكروهم تم تعيينهم قبل أن يصبح هادي رئيسا للبلاد. ولو تأملنا في أسماء ومناصب الذين اتخذ منهم حزب الإصلاح والأحمر وحلفاؤهما ذريعة للإساءة لرئيس الجمهورية سنكتشف مدى جهلهم واضطرارهم للتلفيق، فهم مثلا ينقمون على الرئيس أنه عين الدكتور علي مجور سفيرا لليمن في جنيف، وينسون أن الأمة كلها تعرف أن مجور كان رئيس وزراء وشغل قبل ذلك مناصب وزارية أعلى من درجة السفير، ويذكرون أسما مدراء أمن قالوا عينهم الرئيس بينما الذي يعينهم رئيس الوزراء وهو جنوبي.. ولإن حملة الإساءة للرئيس مقصودة، لا يعترضون على قرارات يصدرها رئيس الوزراء لمئات والإصلاحيين منهم تحديدا بناء على توجيهات يتلقاها من اللواء والشيخ حميد.

ويوردون أسماء أشخاص من أبين وشبوة عينوا في مناصب مثل مستشار وزير، ومستشار وزارة أو هيئة عامة، ويسمونها قرارات الرئيس التي تقوي سلطته! أهذه مناصب تقوى بها سلطة؟ ويقولون: شوفوا هذا الرئيس قد عين سكرتيرا خاصا، وعين نائب مدير من أبين في مكتب رئاسة الجمهورية، وينسون أنه عين لمكتب الرئاسة شخصا من صنعاء وهو المهيمن على الجميع.

العثربي- الحوار الوطني وتجاوز التحديات

د.علي العثربي

< يبدو أن بعض القوى السياسية لا تفكر في كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية السيادة المطلقة على المكونات الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية، لأن همها الأول والأخير هو الوصول الى السلطة فقط بأية وسيلة وأي ثمن، ولا تدرك أن التقصير في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة المطلقة مسؤولية مطلقة تحملها أمام الشعب، والتقصير في ذلك سيكون خطيراً ولن يقبل به الشعب مهما كانت الأعذار والحجج التي تحاول تلك القوى أن تطرحها أمام الشعب.

إن المسؤولية الوطنية أمانة والأمانة كبيرة ولا يجوز التقصير في أدائها، وينبغي الحفاظ عليها بنفس الدرجة والقدرة التي سعت للوصول الى السلطة، ولا يظن المخادعون ان التاريخ سيرحم أحداً من تلك القوى التي ضحت بكل المصالح العليا للوطن وجعلت الغاية تبرر الوسيلة واستمدت كل المحظورات في سبيل الوصول الى غايتها وهي السلطة، وينبغي أن يدرك الجميع أن الشعب تحمل تلك الوسائل وأن الشرفاء قدموا التنازلات الكبرى من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة المطلقة وحقن دماء اليمنيين ومنع الانقسام، وقد أدرك الشعب بكل مكوناته معنى ومغزى ودلالات تلك التنازلات الوطنية الكبرى التي قدمها المؤتمر الشعبي العام، فكانت النتيجة أن كبر المؤتمر في عيون أبناء الشعب وازدادت الثقة الجماهيرية به، وهو ما يضاعف حجم المسؤولية على القوى التي أعلنت أثناء الأزمة السياسية أن الغاية تبرر الوسيلة ومارست العنف والارهاب في سبيل غايتها الشيطانية، وعليها أن تعيد ثقة الجماهير بها من خلال الحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنية.

إن الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الشاملة أمر بالغ الأهمية لا يقوم به الا الرجال الأوفياء للدين والوطن والذين يؤمنون بقيم الوفاء والاخلاص لوطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، ونحن على يقين أن كافة أبناء الشعب سيكون مع الوفاء والاخلاص، لأن الإرادة الكلية للشعب تؤمن إيماناً مطلقاً بأن قوة اليمن وعزة اليمنيين في وحدتهم وقدرتهم على الحفاظ عليها من أجل بناء القوة ورسم المكانة اللائقة بمكانة اليمن في العلاقات الدولية.

لقد أدرك اليمنيون أن مكانتهم بين الأمم لا تظهر الا في وحدتهم وقدرتهم على حماية السيادة الوطنية وتحصينها من العدوان الخارجي، ولذلك نجد الشارع اليمني اليوم أكثر قلقاً على السيادة الوطنية المطلقة وعلى الوحدة الوطنية الكبرى، وهو قلق مبرر، لأن الشارع اليمني يرى قصوراً واضحاً في الأداء يهدد كيان الوحدة الوطنية ويعرض السيادة الوطنية المطلقة للخطر الخارجي، ورغم ذلك فإن الواجب يحتم على الكافة الوقوف بجدية أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد كيان الدولة اليمنية الواحدة والعمل بروح الفريق الواحد من أجل إنجاح الحوار الوطني الشامل، لأنه البوابة الوطنية الكبرى التي تحصن الوطن من الافتراقات أياً كان شكلها أو نوعها.

إن الواجب المقدس يفرض على الكافة الوقوف بأمانة ومسؤولية أمام التحديات الخطيرة من أجل اسقاط الرهانات الخاسرة التي تسعى الى التشظي والانقسام والعمل على تعزيز روح التسامح والمحبة والوفاء باعتباره الطريق الأكثر اشراقاً والذي يبشر بقوة الدولة اليمنية الواحدة الموحدة.

إن الحوار الوطني بات اليوم العلاقة الفارقة التي يتضح من خلالها الوفاء والاخلاص لقدسية التراب اليمني الواحد ولا يتأخر عنه الا من خان ذلك التراب الطاهر وقبل على نفسه أن يكون مجرد أداة بيد الغير للعبث بالسيادة الوطنية، واليمنيون كافة غيورون على وحدتهم وسيادتهم المطلقة وقادرون على تجاوز تلك التحديات بإذن الله.

الإقصاء سياسة الضعفاء..

إقبال علي عبدالله

< على مدى العام المنصرم وتحديداً منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، فإن المتتبع لسياسة ونهج الأطراف السياسية الموقعة على المبادرة لإنهاء الأزمة التي عاشتها البلاد منذ مطلع العام قبل المنصرم سيدرك بوضوح لا ضبابية في مشاهدة أن أحزاب ما يسمى اللقاء المشترك التي يسيرها ويقودها حزب الاصلاح المتشدد، قد أخطأت التوقيع على المبادرة والتي فهمت منها فقط الانقلاب على الشرعية الدستورية وتشكيل حكومة هدفها ليس اصلاح البلاد وإنهاء الأزمة المفتعلة بل نهب الأموال وممارسة سياسة الحقد والعنف والكراهية وجر البلاد الى الفوضى والاحتراب التي حتماً ستؤدي الى الانقسام ليس فقط شمالاً وجنوباً كما تتوهم الاصوات النشاز اليوم والقادمة من بعض المحافظات الجنوبية وذلك وفقاً لمخطط تآمري خارجي على اليمن الموحد.

هذه الصورة الواضحة التي نشاهدها اليوم ومنذ التوقيع على المبادرة الخليجية تتجلى في إحدى تقاطعاتها المشوهة في سياسة «الاقصاء» البليدة التي تمارس على كوادر وأعضاء المؤتمر الشعبي العام تنظيم الأغلبية الذي جاء من الشعب وليس وفق مخططات وسيناريوهات خارجية مكشوفة لدى غالبية أبناء شعبنا واشقائنا وأصدقائنا.

من هنا جاءت تحذيرات الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام والاحزاب المتحالفة من استمرار سياسة إقصاء الناس من الوظيفة العامة بدون وجه حق، واصفاً في هذا الصدد أن عمليات اقصاء كوادر المؤتمر الشعبي العام من مؤسسات الدولة بأنها عمليات عواقبها ستكون غير إيجابية ونتائجها ستكون حتما وخيمة خاصة وإن من ينفذون هذه العمليات أطراف سياسية موقعة على المبادرة الخليجية.

مقابل ذلك ظل وسيظل المؤتمر الشعبي العام بحكم ريادية موقعه في المجتمع يدعو الى حاجة اليمن للأمن والاستقرار خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تتزايد فيها أعمال التخريب والتقطعات وضرب أسلاك الكهرباء وأنابيب النفط والغاز وارهاب المواطنين الآمنين وكل ذلك مع دعم وصمت حكومة الوفاق التي ومنذ تشكيلها وفق المبادرة وهي تعبث في البلاد فساداً صار حتى الطفل الجنين يلمسه.

من البديهي أن حرص المؤتمر الشعبي العام ورئيسه الزعيم علي عبدالله صالح ومعه أحزاب التحالف الوطنية على استمرار الدعوة الى تجنيب البلاد والعباد من مسلسل العنف وإراقة الدماء البريئة، هذا الحرص ينطلق ليس من مركز الضعف كما فهمته أحزاب المشترك وذهبت تبني سياساتها «المدمرة» بل من مركز القوة والحرص على ما تحقق من إنجازات عظيمة واستراتيجية خلال العقود الماضية ومنذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المنجز الذي أبهر بعظمته العالم كله..

إن قوة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف مبنية أساساً من الشعب وإرادته الصلبة التي تقهر يوماً بعد يوم السياسات العدوانية لأحزاب المشترك ومن يقودهم ويمولهم عبر جماعة مشائخ حزب الاصلاح وتنظيمهم الارهابي «الاخوان المسلمين».

إننا في هذه العجالة من التناول لإحدى مشاهد الواقع السياسي المتردي الى جانب الواقع الاقتصادي المعتمد على «الشحت، ومد يد المساعدة من الاشقاء والاصدقاء»، وبشكل يبعث على الغثيان خاصة في بلد تُنهب وتُدمر بنيته الاقتصادية الايرادية.. نقول إننا لا ننبه اليوم فقط من تبعات سياسات «المشترك» بل نحذر من عواقبها التي لن تستثني في نتائجها أحداً الصغير قبل الكبير.. الوطن والدول الاقليمية والعالمية.. فالجميع عليه أن يكبر ويتحمل مسؤوليته.

قرارات الهيكلة والحملة على الرئيس

حسين علي الخلقي

< تحدثنا وكتبنا في صحيفة «الميثاق» ان قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة -عبدربه منصور هادي بحاجة للتنفيذ الفوري وليس فقط للترحيب والتأييد.

لأن القرارات تتعلق بتنفيذ المبادرة وآليتها المزمنة وهي محل اجماع واسع وتحظى بدعم من قبل الاشقاء والاصدقاء كونها تمثل الطريق الآمن للخروج من الأزمة.

لذلك فإن محاولة اعاقة القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة الجيش تعد تحدٍ سافر للارادة الشعبية ولرعاة المبادرة، لذا نستهجن وبشدة الحملة الاعلامية المسعورة ومحاولة التطاول على رئيس الجمهورية من خلال ما تروج له وسائل اعلام المشترك والاصلاح «والفرقة».

إن محاولة الاساءة لرئيس الجمهورية النائب الأول الامين العام للمؤتمر الشعبي العام المشير عبدربه منصور هادي هي اساءة لكل ابناء شعبنا اليمني.

نستغرب أن تطل الاصوات النشاز مرة ثانية علينا من خلال خزعبلات وكيل النيابة الجزائية للفرقة الاولى مدرع المنحلة «الحاضري» الذي شن هجوماً حاداً وتطاول على رئيس الجمهورية عبر «اخبار اليوم» التابعة للمتمرد «علي محسن».

إن هذه الحملة الاعلامية يعتبرها الكثيرون مقدمة تهيئ لتمرد جديد يخطط له حزب الاصلاح وامام هذا سيظل الرئيس عبدربه منصور هادي كبيراً لن تهزه محاولات الجنرال العجوز بما فيها العرض العسكري لأن الالتفاف الشعبي الكبير حول الرئيس سيخرس كل من يفكر بعرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها واذا كانت الحملة الاعلامية تفضح حقيقة علي محسن وتكشف تناقض أقواله عن افعاله فقد زادت من احترامنا للزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي قدم التنازلات من أجل الوطن وحقن دماء ابناء اليمن كما ازداد احترام الشارع وتقديرهم للعميد الركن احمد علي عبدالله صالح والعميد يحيى محمد عبدالله صالح اللذين اثبتا أنهما من خيرة جنود الوطن ونفذوا القرارات قولاً وعملاً، رغم ان الكثير يرون أن القوات المسلحة والامن بحاجة لخبرتها نظراً لما تحقق من تطور وانجازات للحرس الجمهوري والامن المركزي اثبتت كفاءتهما وقدرتهما العالية التي تفرض عدم الاستغناء عن جهودهما في تطوير قدرات القوات المسلحة والامن وهذا ما أكده معالي الاخ وزير الدفاع اثناء تدشين العام التدريبي في القوات الخاصة وأوضح للجميع انه اذا ما قارنا بين ما تحقق من تطور وانجازات في الحرس الجمهوري بغيره فسوف نجد الفرق شاسعاً وكبيراً لصالح الحرس الجمهوري ومع هذا لم يتردد العميد الركن احمد علي عبدالله صالح عن الامتثال للقرارات في الوقت الذي يتحايل المتمرد علي محسن.

إن قواتنا المسلحة والأمن بحاجة لجهود ابنائها الشباب الطموحين وحان الوقت ليستريح الكهول ويتقاعد من بلغوا الأجلين.

ما أحوج اليمن الى توحيد الصفوف ونبذ كل من يقف عائقاً امام خروج البلاد من الأزمة من خلال عرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة..

خاطرة خاصة

نحن بحاجة لقراءة كتاب «التعبئة الوطنية» للباحث العاقل علي بن علي التعزي احد ابرز عقال منطقة الحوطة بمدينة ذمار.. فعلاً الوطن وطن الجميع وبناؤه مسئولية الجميع ولا مجال لإقصاء أحد..

في الظلال

علي عمر الصيعري

شيء من أسس ومعايير الحوار

وكما هو متعارف عليه من قبل علماء النفس والاجتماعيين أن للحوار أو كما يطلقون عليه «التفاوض» أسساً ومعايير ومحددات وأخلاقيات،فإن المتقصي لوقائع وأجواء «الحوارات الخمسة» بين المشترك والمؤتمر لا يجد صعوبة في التوصل إلى معرفة المتسبب في ارتكاسها ،استناداً إلى الأسس العلمية،والمعايير العقلانية والشروط الموضوعية اللازمة لإنجاح أي حوار أو تفاوض بنّاء، وتسليماً بمرجعية علماء النفس التي تقول «إن الجماعات ـ أي الأحزاب المعارضة ـ تعتبر السبب الرئيسي للصراع الاجتماعي وسوء الفهم» وبمقاربة سريعة بين الأسس والمعايير اللازمة لإنجاح أي حوار أو تفاوض ، وبين الحالات التي أفرزتها حوارات «المشترك» مع المؤتمر والتي تنص على:

١- عامل الثقة.

٢- إبداء حسن النوايا.

٣- التوجهات السيكولوجية..

٤- تنقية الأجواء بين الأطراف ، يتضح لنا أن لـ«المشترك» نصيباً أكبر في الإخلال بهذه الأسس والمعايير الأخلاقية.. ونحللها على النحو التالي: خلل في عامل الثقة تولد عن انعدام التجانس في الرؤى والأفكار والمعتقدات لدى أحزاب «المشترك» كونها جمعت بين خليط من الاشتراكية والأصولية والقومية وغيرها..وبهذه التناقضات لا تستطيع الجماعات المتفاوضة أن تضع ثقتها في الطرف الآخر لأنها مطالبة بأن تثق ببعضها البعض أولاً،ومن ثم تضع ثقتها في الأطرف المتحاورة معها.

وقد لفت نظري منذ الإعلان عن التهيئة والتحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني قبل أشهر قليلة ماضية تنفيذاً للمرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وآلياتها وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ - أن أحزاب "المشترك" وفي صدارتها حزب "الإصلاح" صعد من دون مبررات موضوعية من حملته الإعلامية على شريكه في حكومة الوفاق "المؤتمر الشعبي العام" بنفس الأساليب التي دأب عليها لإفشال ما سبق من دعوات للحوار. وذكّرني هذا بما قاله آنذاك الأستاذ عبدالقادر باجمال: «ما نراه ونسمعه لا يُحسن أجواء النقاش.. أنا أشتمك وأخاطبك بكل ما هو سيئ، ثم أقول لك تعال نتفاهم هذا لا يجوز.. التفاهم يحتاج إلى أجواء ودية.. يكفي أن تقرأ واحدة من صحف المعارضة أو الصحف المدعومة من قبلها لتستشف عقلية النظرة الواحدة..ومن هنا نخلص إلى أن إبداء حسن النوايا عامل مهم وأساس من أسس ومعايير الحوار الذي نتطلع إليه.

ليتها لمخلفات النفس قبل الأرض

< إن من أفضل الجهاد عند الله «جهاد النفس» كون النفس في ديمومتها «أمّارة» بالسوء، فمن الصعب ان يجاهد الانسان نفسه لكبحها عن ارتكاب المعاصي والذنوب وكذا في مسايرتها نحو العفو والمغفرة لجرها لنسيان الظلم والقهر من المتسببين في أذيتها، ولهذا جعل الله هذا النوع من الجهاد هو الأفضل على جميع أصنافه لأنه طهارة للنفس والجسد.

بقلم/ نعمت عيسى

وللاقتران بين ما عنون ومابين ما تقدم هذا السطر، ظهور هذه الحملات والجهود لتطهير الارض من مخلفات الانسان والمسماة «مبادرة النظافة للوطن» والتي دشنت في صنعاء ومن ثم في عدن وتعز والحديدة، وتسعى لإزالة المخلفات التي نقوم نحن بنشرها وذلك بجمعها في صناديق تجمع فيها كافة أنواعها لإرسالها نحو هدف واحد وهو «الاحتراق» لتكون وقتها منتقلة من فعل الحاضر «جمعناها» الى فعل الماضي «رميناها» وللاسف نحن من «أوجدناها» بإساءتنا في الحفاظ على استمرارية نظافة شوارعنا وحاراتنا بالرمي المنظم لتلك البقايا وكأننا نريد الحفاظ على اتساخها بدلاً من تنظيفها..

ولتلاحم العرضين في مقالتي أقول ليت هذه المبادرات الحثيثة لتنظيف المحافظات وشوارعها بدأت بتنظيف نفوس أبنائها من مخلفات الماضي والتي تكدر صفو المستقبل، لنتبعها بتنظيف أماكن معيشتها، لتكون تلك المبادرة هي الأفضل بين المبادرات.. مثلما جهاد النفس هو الأفضل في لم أبناء الوطن بمبادرتهم لرمي ومسح مخلفات الزمن..

وليت كلامي يصل كل لبيب ليفهم مقصدي البعيد.. والله من وراء القصد.